المحاضرة الحادية عشر: المنظمات الإقتصادية في أفريقيا

IX-1: بنك التنمية الإفريقي:

يعد بنك التنمية الإفريقي من أهم المؤسسات الإقليمية للتمويل في بلدان العالم الثالث فقد أنشئ في عام 1963 بمقتضى الاتفاقية الموقعة في الخرطوم وذلك بهدف تقديم المساعدات المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. وذلك عن طريق تزويدهم بالقروض والمعونات الفنية.

وقد بلغ عدد الأعضاء 77 دولة في أخر عام 1999 من بينها 53 دولة افريقية و24 دولة غير افريقية وذلك بعد أن وافق مجلس محافظي البنك في عام 1977 على فتح باب العضوية للدول من خارج الإقليم وبعد مباحثات استغرقت ثلاث سنوات لضمان التزام هذه الدول بشروط عضوية البنك قبلت عضويتها بصفة نهائية في عام 1982 وقد أدت عضوية هذه الدول غير الإقليمية إلى زيادة رأس المال البنك بمقدار أربعة أمثاله حيث بلغت 5.3 بليون وحدة حسابية كما أدت إلى السماح بالاقتراض من الأسواق الدولية بأسعار تفضيلية وزيادة موارده المالية اللازمة لإقراض الدول الإقليمية الأعضاء بأسعار تنافسية ونجاح إصدار أول سندات للبنك عام 1982 .

ويبلغ عدد الدول الإقليمية الأعضاء في البنك 53 دولة، وتعد من اكبر الدول الإقليمية المساهمة في رأس المال البنك وبالتالي أكثرها أصوتا كل من نيجريا بـ9.151% ومصر بـ 5.472% وساحل العاج بـ 4.805% وليبيا بـ3.918% والجزائر بـ 3.836% وذلك في 13 ديسمبر 1999.

ويبلغ عدد الدول غير الإقليمية الأعضاء في البنك 24 دولة، وتعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من اكبر الدول غير الإقليمية المساهمة في رأس المال البنك بحيث تمتلكان 5.319% و5.223% على التوالي من مجموع الأصوات وذلك في 13 ديسمبر 1999.

ويتكون موارد البنك الإفريقي من حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال بالإضافة إلى القروض التي يتمكن البنك من الحصول عليها من الأسواق المالية أو ن الدوال الأعضاء. ويستخدم البنك موارده في التمويل المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء وتحدد شروط الإقراض حسب طاقة كل دولة على السداد من ناحية وحسب الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول من ناحية أخرى.

وقد بلغ حجم رأسمال البنك المصادق به في عام 1996م 23.029 مليون دولار أميركي.تم توزيع المساهمات في رأسمال البنك بنسبة: 2/3 للدول الإقليمية الأعضاء و1/3 للدول الأعضاء من خارج الأقاليم

وقد تم توزيع رأس مال البنك بين الدول الأعضاء على أساس أن يكون للدول الإقليمية الإفريقية 63.31% من هذا المجموع الكلي للأسهم بينما يصل نصيب الدول غير الإقليمية إلى 36.69 % من هذا المجموع وينعكس نصيب كل دولة في الأسهم على عدد الأصوات التي تمثلها وبالتالي على تأثير الدولة في قرارات البنك إذ تنص اتفاقية البنك أن يكون الكل عضو 625 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم تكتتب فيه وقد بلغت قيمة رأسا لمال البنك المصرح به في عام 1999 21.87 مليار وحدة حسابية (وهي معادلة لوحدة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي) وتمتلك الدول الإفريقية 62.449% من عدد الأصوات بينما للدول غير الإفريقية 37.551% وذلك من مجموع الأصوات التي يبلغ عددها 1693474 صوتا.

إدارة البنك:

يتولى إدارة البنك مجلس المحافظين الذين يمثلون كافة الدول الأعضاء وقد شارك للمرة الأولى المحافظون الذين يمثلون الدول غير الإقليمية في اجتماع الجمعية السنوية لمجلس المحافظين الذي انعقد في نيروبي عاصمة كينيا خلال الفترة من 11 إلى 14 ماي عام 1983.

مهام البنك الأساسية:

* القروض والاستثمارات في رؤوس الأموال لترقية الاقتصاد وتنمية المجتمع في الدول الإقليمية الأعضاء.
* منح المساعدات الفنية للتحضير وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
* ترقية رأس المال الحكومي والقطاع الخاص لإغراض التنمية.
* الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في تناسق السياسيات والخطط التنموية.
* وكذلك من مهام البنك إعطاء الاهتمام للمشاريع والبرامج الوطنية والمتعددة الأطراف والتي تعمل علي ترقية التكامل الإقليمي.

. **مجالات عمليات البنك:**

وهذه تغطي القطاعات الأساسية: وبالتحديد مجالات الزراعة، المرافق العامة، النقل، الصناعة، قطاعات المجتمع في الصحة والتعليم.

مع الاهتمام بالقطاعات الأخرى: خفض مستوي الفقر، إدارة البيئة، المجالات الأساسية للنوع وفعاليات المجتمع.

- معظم تمويل البنك يتم توجيهه لدعم مشاريع معينة.
- يقدم البنك أيضا قروض للبرامج، القطاعات والسياسات لتحقيق إدارة الاقتصاد الوطني.
- يقدم البنك التمويل لعمليات القطاع الخاص بضمانات غير حكومية.
- يواصل البنك ويتابع عمليات التمويل المشترك الثنائية والمتعددة مع المؤسسات الأخرى.
- يمثل مجلس محافظي البنك السلطة العليا لصنع سياسات البنك.

وقد خول مجلس المحافظين سلطاته لمجلس الإدارة المسئول كلية عن القيام بكل مهام البنك وعملياته ويقوم مجلس إدارة البنك بالمصادقة علي القروض، الضمانات الاستثمارية العادلة، الإقراض. كما يضع موجهات السياسات الخاصة بعمليات البنك والسياسات المالية وكذلك برامج القروض.

2-IXدول إفريقيا الغربية

1/ الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية WESTERN AFRIC STATS COMMUNITY ECONOMIC (WASCE)

هذه الوحدة أسست في 1975 بالمصادقة على اتفاقية لاغوس " Lagos " تتضمن 16 دولة عضوا، الرأس الأخضر ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيسو ، نيجيريا ، توغو ، بنين ، بوركينافاسو ، كوديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر ، سينغال ، غينيا ، ليبيريا ، سيراليون .

كانت تهدف هذه الوحدة إلى إنشاء سوق موحدة للدول الأعضاء الذي يشكل حوالي 220 مليون نسمة حسب إحصائيات 1994 و من جهة أخرى كانت تنشد تحقيق التعاون و التنمية في القطاعات الاقتصادية و لتحقيق ذلك اعتمدت وسائل أهمها تحرير كلي للمبادلات التجارية الإقليمية و تحرير انتقال عوامل الإنتاج ، مع إنشاء صندوق التعويضات و تنسيق السياسات النقدية و الميزانية و الزراعية مع التخفيض التدريجي و المستمر للتعريفات الجمركية على السلع

ذات المنشأ المحلي و إزالتها نهائيا بحلول عام 1989 و تطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة بحلول عام 1990 .

و في عام 1993 و خلال انعقاد القمة الإفريقية السادسة عشر ، أدخل تعديل على طريقة عمل المجموعة و يشكل مؤتمر الرؤساء الهيئة العليا للمجموعة و تنص المعاهدة على إنشاء محكمة لحل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها و تطبيقها و تضم المجموعة 16 دولة ، 9 منها فرنكوفونية و 5 انجلوفونية و 2 تتحدثان البرتغالية ، و إلقاء نظرة على الخريطة الطبيعية للدول الأعضاء تكشف لنا عن وجود تفاوت كبير بينها في الموارد الطبيعية و المساحات الجغرافية و عدد السكان و الإمكانات الاقتصادية و الأنظمة السياسية و الاجتماعية و مدى التمتع بالاستقرار السياسي ، ورغم هذه الاختلافات فان رواد هذه المجموعة يتطلعون إلى تذليل العقبات و تحقيق فكرة الاندماج الاقتصادي .

لقد بقيت الحواجز الجمركية قائمة أمام التبادل التجاري ، حيث طردت نيجيريا في عام 1974 نحو مليونين من مواطني الدول الأعضاء منهكة مبدأ حرية تنقل الأفراد كانت نتائج التعاون المالي و النقدي متواضعة بسبب عدم قابلية العملات الأجنبية للتحويل ، ولعل النتائج الوحيدة الملموسة كانت في مجال الاتصالات الهاتفية (الربط الهاتفي بين العواصم) ، و النقل (شق الطريق الساحلي السريع لربط لاغوس في نيجيريا بنواكشوط في موريتانيا) .

غير أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن كل هذه المشروعات تبقى رهنا بتوافر التمويل اللازم و عدم تقلب أمزجة الحكام ، فمعظمهم يعيش في حالة قلق دائم خوفا من شبح الانقلابات و الثورات الداخلية و احتمالات الغزو الخارجي وبعضهم يعتقد أن نجاح بعض مشروعات (أيكواس) قد يشكل خطرا على حكمه ، فالطريق الساحلي قد يصبح وسيلة لتسريع انتقال قوات غير صديقة مجاورة أو أجنبية و اجتياح بلاده ، و لابد من الإشارة إلى انه كان لأيكواس على عكس كل التوقعات دور سياسي و عسكري مهم في محاولة إيجاد حل للحرب الأهلية في ليبيريا و هي إحدى الدول الأعضاء .

صحيح أن عراقيل المبادلات التجارية بين دول الأعضاء تقلصت قليلا لكن لم تحقق أهداف تذكر.

2/ الوحدة الاقتصادية لإفريقيا الغربية (Western Afric EconomicCommunity WAEC)

أنشأت هذه الوحدة في 1974 من طرف 7 دول تعتبر مجموعة من (WASCE) و التي تشكل مجموعها 70 مليون نسمة . حسب إحصائيات 1994 .

و تتضمن هذه الوحدة كل من بنين ، بوركينافاسو ، كوديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر ، سنيغال و هذا التكتل كان يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية و هذا بتسهيل إقامة المشاريع الوحدوية حيث كانت ترتكز إستراتيجية التكامل هذه الوحدة على محورين الأول هو التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة و التي من المفروض تكون معتمد بحلول سنة 1987 ، و الثاني تحرير المبادلات التجارية البينية نهائيا بدون أي حواجز .

و كذلك إنشاء صندوق التضامن لتمويل المشاريع الإقليمية بالرغم من الآمال التي كانت معلقة على نجاح هذا التكتل لتميزه عن سابقه بوجود حد أوفى من الانسجام بين أعضاءه و التخصص الموجود في كل دولة إلا أنها لم تنجز ما اتفقت عليه و على رأسها السوق المشتركة برغم القدر الضئيل من التحرير الذي شمل حوالي 428 منتوج .

3 / الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا : WESTERN AFRIC MONETARY UNION (WAMU)

نشأ هذا الاتحاد بمعاهدة في عام 1962 و ضم 27 دولة و نص على إنشاء بنك مركزي ، و جهاز مشترك لإصدار النقود ، و في عام 1973 وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد و عدلت نظام البنك المركزي و أنشأت بنك التنمية لغرب إفريقيا و عندما تم تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بنسبة 50 % وقعت الدول السبع في 10 / 01 / 1993 معاهدة دمج بموجبها الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ليكونا : الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

4 / الاتحاد الجمركي و الاقتصادي لدول غرب إفريقيا :

الذي نشأ بمعاهدة أبرمتها سبع دول في العام 1966 و حل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في العام 1959 و الغاية من الاتحاد الجديد المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين الدول السبع ، و إقامة تعرفة جمركية مخفضة على التجارة و زيادة الرسوم على المواد المستوردة و مع أن المعاهدة أدت إلى شيء من التقارب بين الأعضاء في بعض المجالات فان الجهود التي بذلت لإقامة اتحاد جمركي ذهبت سدى ، ولهذا اتفق في عام 1980 على إنشاء مجموعة اقتصادية جديدة .

دول إفريقيا الوسطى (CENTRAL AFRIC STATS)

1/ الاتحاد الجمركي و الاقتصادي لإفريقيا الوسطى CENTRAL AFRIC ECONOMIC &COSTUM UNION (CAECU) في 1989 الدول الست لهذا التكتل هم الكامرون ، غابون ، غينيا الأكواتورية ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، الجمهورية الشعبية للكونغو و تشاد و التي تشكل 25 مليون نسمة حسب إحصائيات 1994

أنشئ هذا الاتحاد في 1964 و كان يهدف أساسا إلى التعاون النقدي و التنمية الاقتصادية في غايته بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة لشعوب هذا الاتحاد و من بين الأهداف كذلك إنشاء سوق مشتركة و بتعريفة جمركية خارجية موحدة و تحرير انتقال عوامل الإنتاج .

و كباقي المنظمات الإفريقية السابقة لم ينجح هذا الاتحاد لأسباب و عراقيل منعته من تحقيق التكامل و معظمها راجعة للأوضاع التي كانت سائدة فيها بالإضافة إلى التبعية المطلقة للمستعمر (الفرنسي) باعتبارهم جزء من منطقة الفرنك الفرنسي و ضف إلى ذلك غياب أدنى شروط التكتل كطرق المواصلات و الاتصالات .

و أخيرا حيث تم في 1994 توقيع معاهدة أنشأت بموجبها الوحدة الاقتصادية و النقدية لإفريقيا الوسطى و لكنها لم تر النور إلى حد الآن .

2 / اتحاد دول إفريقيا الوسطى : CENTRAL AFRIC STATS UNION (CASAU)

التي نشأ في عام 1968 بين جمهورية إفريقيا الوسطى و تشاد و الزائير و كان الغرض منه إقامة سوق مشتركة ، و تنمية الاتصالات و التوزيع العادل للمشاريع الصناعية ، و إنشاء صندوق استثمار و تعاون و إلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية و التعاون في مجالات الأمن و الصحة و التعليم و لم يعمر الاتحاد طويلا فقد أدى انسحاب جمهورية إفريقيا الوسطى منه في نهاية 1968 إلى انهياره .

3 / الرابطة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى : CENTRAL AFRIC STATS ECONOMIC ASSOCITION (CASEA) الذي نشأت بموجب اتفاقية وقعت في

عام 1983 و يشكل مؤتمر الرؤساء في منظمة الوحدة الإفريقية الهيئة العليا للمجموعة ، غير أن المجموعة اصطدمت منذ البداية بسلسلة من العراقيل تعود الى اشتداد الخلافات السياسية و الاقتصادية .

IX-3دول إفريقيا الشرقية و الجنوبية

1/ الوحدة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى ECONOMIC COMMUNTY BIG -POOL COUNTRY(ECBPC)

أنشأت هذه الوحدة لأهداف اقتصادية و أهمها الرغبة في تحقيق و توطيد الروابط مع المستعمرين القدامى البلجيكيين ، ففي المجال الاقتصادي (ECBPC) يركز على التنمية الاقتصادية عن طريق التعاون و التبادل البيني و تحسين مستوى المعيشة لسكانه البالغ عددهم 50 مليون نسمة حسب إحصائيات 1994 . و تضم هذه الوحدة كلا من بوراندي ، رواندا ، زايير .

فوحدة البحيرات الكبرى كانت أهدافها أقل رغبة في تشريع عملية التوحيد حيث لم ترتكز على توحيد التعريفة الجمركية الخارجية و لم تعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية و لكنها ركزت بصفة خاصة على تقليل عراقيل انتقال عوامل الإنتاج خصوصا لتحرير المبادلات التجارية و إنشاء مشاريع صناعية مشتركة .

و لكن نتائج هذه المبادلات كانت جد ضئيلة حيث تميزت ببطئ عملية تحرير المبادلات بالإضافة إلى إنجاز بعض المشاريع الصناعية .

2/ منطقة التبادل التفضيلية لإفريقيا الشرقية الجنوبية SOUTERN & ESTERN AFRIC PREFIRNCY EXANG AREA(SEAPEA)

فهذه المنطقة تتضمن 15 دولة و هي تشكل تجمع معتبر نظرا للمساحة الجغرافية التي تشغلها ، حيث أنشئ هذا التجمع في 1981 و يضم كلا من : بوراندي ، كومور ، جيبوني ، إثيوبيا ، كينيا ، ليزوتو، مالاوي ، جزيرة موريس ، أوغندا ، رواندا ، صومال ، سوازيلان ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوي حيث تحتوي على 170 مليون نسمة بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 60 مليار $.

و هدفه الرئيسي التعاون الاقتصادي و التجاري في المنطقة بالإضافة إلى تحرير المبادلات البينية و تطوير الصناعة و تأمين التعاون في القطاع الزراعي و تحسين جهاز و هيكل الإنتاج و تحقيق سوق مشتركة بحلول عام 1992

و من جهة أخرى سخرت هذه المنطقة وسائل جد محدودة أهمها توحيد التعريفة الجمركية الخارجية بحلول عام 1992 بالإضافة إلى بعض التخفيضات التي مست المنتوجات في مجال المبادلات التجارية ، كما تم التأكيد إنشاء بنك للتجارة و التنمية و لكن تعتبر (SEAPEA أحسن من سابقتها لتحقيقها لبعض النتائج و لو أنها محدودة إيجاد بنك للتعويضات الذي كان تابعا للبنك المركز الزمبابوي ، كذلك تخفيضات جمركية مست منتوجات معينة و هنا توقف تحرير المبادلات على هاته المنتوجات و لم يطرأ أي تغير على المبادلات التجارية لحد الآن .

3/ اتحاد نـهر مانـو UNION DU RIIIER MANO (MRU)

أنشأ هذا الاتحاد سنة 1973 و يضم كلا من : غينيا ، ليبيريا ، سيراليون ، حيث يقدر عدد السكان في هذا الاتحاد 9 ملايين نسمة و دخل محلي إجمالي بـ 2,2 مليار دولار حسب

إحصائيات سنة 1994 ، هذا الاتحاد الجمركي كان ينشد تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة و هذا عن طريق توحيد التعريفة الجمركية الخارجية و إزالة كل الحواجز الجمركية و غير الجمركية على المبادلات البينية و كذلك إنشاء مشاريع صناعية مشتركة .

و لكن النتائج كانت مخيبة نظرا لصغر حجم السوق بالإضافة إلى ضعف حصة هذا الاتحاد في التجارة العالمية و كذلك ضعف حجم التجارة البينية ، و ما ميز هذا الاتحادات دافعه الأساسي كان سياسيا و ليس اقتصادي فغياب القاعدة الاقتصادية و حوافزها أدى إلى فشل نسبه كلي رغم إنشاء بعض الهيئات لدراسات إمكانية إقامة مشاريع صناعية .

4 / رابطة التنمية لإفريقيا الجنوبية : SOUTERN AFRIC DEIVELOPMENT ASSOCIATION (SADA)

التي قامت في 1992 و حلت محل مؤتمر تنسيق التنمية و ضمت بعد عامين دولة جنوب إفريقيا ، و هي تتكون اليوم من 12 دولة يسكنها 130 مليون نسمة ، و رغم هذا الوزن النسبي لها في الحجم إلا أنها ظلت غائبة عن الساحة الدولية و لم تخط خطوة إلى الأمام بعد تأسيسها .

5 / السوق المشتركة : COMMUN MERKET (CM)

التي قامت عام 1993 و حلت محل التبادل التفاضلي ، رغم أن هذه الأخيرة لم تحقق نجاحات معتبرة تم الانتقال إلى مرحلة أعلى منها مما أدى إلى غياب تام لهذه السوق في الساحة الاقتصادية الدولية و الإقليمية .